

بيان صحفي

العدالة أولاً!



المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب تتقدم بشكاية أمام لجنة مناهضة التعذيب

تنديدا بتعثر مسار العدالة الانتقالية في تونس

نهايته، حيث تواجه الدوائر الجنائية المتخصصة حاليا عقبات واضحة ومتزايدة على مرأى من أنظار السلطة التي لا تخفي رغبتها في وضع حد لمسار العدالة الانتقالية.

إن عواقب فشل مسار العدالة الانتقالية خطيرة، فالدولة التونسية تُظهر عجزها عن إقامة دولة حقيقية تحكمها سيادة القانون، رغبة وقادرة على منع ومكافحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما التعذيب وسوء المعاملة. وتظهر آثار ذلك يوميا وبكثافة متزايدة، فمع انهيار العدالة الانتقالية، تزداد حدة العنف المؤسساتي.

في هذا الإطار، تدعم المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ستة ضحايا -ينتظرون تحقيق العدالة أمام الدوائر المتخصصة في العدالة الانتقالية- في استنكارهم لعدم تقدم مسار العدالة والتنديد بأسباب هذا الركود وعواقبه الوخيمة التي تمس المجتمع التونسي ككل. ويدعو المدعون لجنة مناهضة التعذيب إلى تذكير الدولة التونسية بالتزاماتها الأساسية لمكافحة آفة التعذيب والإفلات من العقاب.

لا يزال الإفلات التام من العقاب يطغى على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن التونسية خلال عقود من الديكتاتورية والتي كان من المفترض أن تضع لها الثورة التونسية حداً.

في 2013 تمّت المصادقة على القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 والمتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها. وكُلّمت هيئة الحقيقة والكرامة التي أنشئت في جوان 2014 بالكشف عن حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الفترة ما بين جويلية 1955 و ديسمبر 2013. أنهت هيئة الحقيقة والكرامة عهدها في ماي 2019 وأدلت أكثر من 200 ملف قضائي إلى الدوائر الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية والتي أنشئت سنة 2018 وعددها 13.

منذ ذلك التاريخ، مر أكثر من ست سنوات ونصف منذ انعقاد الجلسات الأولى أمام الدوائر المتخصصة لكن وبالإضافة لعدم تحقيقه لنتيجة إيجابية، فقد وصل المسار القضائي إلى

أسئلة وأجوبة



شكاية إلى لجنة مناهضة التعذيب، لماذا؟

لقد صادقت الدولة التونسية على اتفاقية مناهضة التعذيب سنة 1988 واعترفت باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في النظر في الشكاوى الفردية المقدمة من الضحايا الذين لم يتمكنوا من الحصول على العدالة في تونس. ولا يمكن تقديم شكوى إلى اللجنة إلا إذا أثبتت الضحية أنها استنفذت سبل الانتصاف المحلية أي أنها حاولت استرجاع حقوقها والولوج إلى العدالة على المستوى الوطني.

ويعتبر تقديم شكاية إلى لجنة مناهضة التعذيب الملاذ الأخير للانتصاف مما يدل على عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في التحقيق مع مرتكبي جرائم التعذيب وسوء المعاملة وتتعوّم قضائيا وتعويض الضحايا ويمكن القول أن ما يحدث في مسار العدالة الانتقالية في تونس مثال صارخ على هذا العجز.

تهدف الشكاوى المقدمة أمام اللجنة إلى تحقيق عدة أهداف. أولاً، الحصول على إدانة الدولة التونسية وذلك لمنح العدالة والتعويض للضحايا الذين قدموا الشكاوى. ثم وبمجرد صدور قرار اللجنة، سيكون على الدولة التونسية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للإفلات من العقاب في هذه القضايا الست، بما في ذلك تتبّع مرتكبي الجرائم قضائيا وإعادة تأهيل الضحايا.

علوّة على ذلك، يرغب العارضون الستة والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، من خلال هذه الشكاوى، في لفت انتباه اللجنة إلى العقبات التي تعترض مسار العدالة الانتقالية بشكل عام. فالإفلات من العقاب لا يقتصر فقط على جرائم العقود السابقة للثورة، بل يشمل أيضًا معظم أعمال التعذيب وسوء المعاملة التي ارتكبت ولا زالت ترتكب مؤخرًا.

من يتقدم بالشكاية؟

تمثل المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ستة مدّعين وبنفسمون إلى ضحيتي تعذيب وسوء المعاملة وهما رشاد جعيدان ومحمد قصي الجعايي، بالإضافة للعائلات أربعة ضحايا توفوا جزاء التعذيب، وهم فيصل بركات ورشيد الشقاقي وسحنون الجوهري وتبيل بركاتي.

رشاد جعيدان

تعرّض رشاد جعيدان للتعذيب وسوء المعاملة عند إيقافه سنة 1993 وكذلك عدة مرات خلال فترة سجنه حتى إطلاق سراحه سنة 2006. وعلى الرغم من إدانة الدولة التونسية من قبل لجنة مناهضة التعذيب في عام 2017، لم يحصل السيد جعيدان بعد على العدالة أو التعويض. منذ اعتماد القرار من قبل اللجنة، تم فتح محاكمة جديدة أمام الدائرة المتخصصة في العدالة الانتقالية في تونس في 4 أكتوبر 2018. ولكن بعد أكثر من ست سنوات من بدء المحاكمة وانعقاد 27 جلسة، لم يصدر أي حكم حتى الآن.

محمد قصي الجعايي

تعرّض محمد قصي الجعايي للتعذيب وسوء المعاملة عند إيقافه سنة 1993 وكذلك عدة مرات خلال فترة سجنه حتى إطلاق سراحه سنة 2006. تم فتح محاكمة أمام الدائرة المتخصصة في العدالة الانتقالية في تونس في 30 ماي 2019 ضد 09 متهمين بالتعذيب. بعد مرور أكثر من 5 سنوات وانعقاد 23 جلسة، لم يصدر أي حكم حتى الآن.

فيصل بركات

تم إيقاف فيصل بركات وتعذيبه حتى الموت في 8 أكتوبر 1991. ولم يتم فتح تحقيق قضائي إلا سنة 2009 وذلك بعد إدانة تونس من قبل لجنة مناهضة التعذيب مما أدى الى توجيه اتهامات كانت موضوع عدة طعون أمام محكمة التعقيب حيث لا يزال الطعن الأخير معلقاً امام هاته الأخيرة التي تظلت بدورها لصالح الدائرة المتخصصة في العدالة الانتقالية في نابل. بدأت محاكمة العدالة الانتقالية في 06 جويلية 2018 ضد 34 منسوب اليهم الانتهاك. بعد مرور أكثر من 6 سنوات وانعقاد 21 جلسة، لم يصدر أي حكم حتى الآن.

رشيد الشماخي

ألقي القبض على رشيد الشماخي وتعرض للتعذيب حتى الموت في 27 أكتوبر 1991. ولم يتم فتح تحقيق قضائي حتى عام 2011 صدر بمقتضاه قرار ختم بحث في 12 ماي 2015 ثم تم التخلي عن القضية لصالح الدائرة المتخصصة في العدالة الانتقالية في نابل. وقد بدأت محاكمة العدالة الانتقالية في 19 جوان 2018 ضد 33 منسوب اليهم الانتهاك. بعد مرور أكثر من 6 سنوات وانعقاد 18 جلسة، لم يصدر أي حكم حتى الآن.

سحنون الجوهري

تعرض سحنون الجوهري للتعذيب وسوء المعاملة تبعاً لإيقافه في 23 مارس 1991 ثم الى حرمانه من الرعاية الطبية في السجن، مما أدى إلى وفاته في 25 جانفي 1995. بدأت محاكمة العدالة الانتقالية في 11 أكتوبر 2018 امام الدائرة المتخصصة بتونس. بعد مرور أكثر من 6 سنوات وانعقاد 23 جلسة، لم يصدر أي حكم حتى الآن.

نبيل بركاتي

تم إيقاف نبيل بركاتي في 28 أبريل 1987 وتعرض للتعذيب في مركز الأمن الوطني بقعفور مما أدى إلى وفاته في 08 ماي 1987 وقد تم استنفاد وسائل الطعن المحلية بصحور قرار محكمة التعقيب في القضية في 23 ديسمبر 1991. بدأت محاكمة العدالة الانتقالية في 04 جويلية 2018 امام الدائرة المتخصصة بالكاف. بعد مرور أكثر من 6 سنوات وانعقاد 22 جلسة، لم يصدر أي حكم حتى الآن.

ضد من يتم تقديم الشكاية؟

الشكوى المقدمة إلى لجنة مناهضة التعذيب هي ضد الدولة التونسية. واللجنة ليست محكمة جنائية أو مدنية ولا تنظر في المسؤولية الفردية لمرتكبي الانتهاكات. بل تنظر في مسؤولية الدول. بما أن مرتكبي أفعال التعذيب وسوء المعاملة هم موظفون عموميون (أعوان أمن وقضاة) فتمتعون بالإفلات من العقاب، وجبت محاكمتهم ومعاقبتهم هم وكل شخص متورط في هذه الانتهاكات كما تتحمل الدولة مسؤولية الانتهاكات المرتكبة من طرف هؤلاء الاعوان.

ما هو الانتهاك الذي تندد به الشكاية؟

● تغيب المنسوب إليهم الانتهاك عن الجلسات وتخلفهم عن حضور محاكماتهم بحماية من الطابطة العدلية التي لا تنفذ بطاقات الجلب حيث أنّ الاعوان يكتفون بعدم تنفيذ البطاقات أو يزعمون أن مقرر الشخص غير معروف على الرغم من أن أغلب المتهمين معروفون ويمكن تحديد مقراتهم بسهولة.

● الضغط السياسي الذي يتعرض له القضاء والذي اشتد في السنوات الأخيرة حيث ساهم التعديل الذي طرأ على المجلس الأعلى للقضاء والذي ضمن لرئيس الجمهورية السيطرة على التطور الوظيفي للقضاة والقيام بعزلهم، في دفع القضاء إلى الرقابة الذاتية والمس من استقلالية القضاء.

أما فيما يتعلق بالتعويض، فعلى الرغم من حصول الضحايا على قرارات تعويض من هيئة الحقيقة والكرامة إلا أن هذه القرارات لم يتم اللاتفات إليها بسبب عدم رصد ميزانية لصندوق الكرامة لتعويض الضحايا

تركز الشكوى على انتهاك الفصل 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب، الذي يكفل حق ضحايا التعذيب وسوء المعاملة في الحصول على تعويض. ويشمل الحق في التعويض، على وجه الخصوص، البحث عن الحقيقة، ومعاقبة الجناة، وتعويض الضحايا (بما في ذلك أقارب المتوفين)، وردّ العمل والممتلكات والرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية للضحايا من قبل الدولة.

لم يتم الوفاء بأي من هذه العناصر لأي من أصحاب المطالب الستة، وقد أدى جمود المحاكمات أمام الدوائر المتخصصة في العدالة الانتقالية إلى وضع حد لأي عملية لكشف الحقيقة ومعاقبة الجناة. وتندد الشكاية بالعوامل المختلفة التي ساهمت في التأجيل الممنهج للجلسات على مر السنين وهي :

● الحركة القضائية وعواقبها على عدم اكتمال الدوائر المتخصصة وعدم تكوين القضاة الجدد حيث أن أغلب الجلسات أُجّلت بسبب عدم اكتمال التركيبة أو عدم تلقّي التكوين في مجال العدالة الانتقالية.

ما هي الخطوات التالية؟

بمجرد أن يتم تسجيل الشكوى من قبل لجنة مناهضة التعذيب، ستقوم اللجنة بمخاطبة الحكومة التونسية وإمهاها 90 يوماً لتقديم ملاحظاتها. واعتماداً على رد الدولة، قد يتبع ذلك تبادل الملاحظات بين العارضين و الدولة التونسية من خلال اللجنة. وسيستغرق هذا الإجراء بضع سنوات إلى أن ترى اللجنة أن لديها معلومات كافية لإصدار قرار.

وفي حال أدانت اللجنة الدولة التونسية لانتهاكها الفصل 14 من الاتفاقية سيلجئ العارضون مرة أخرى إلى القضاء التونسي للحصول على حقوقهم في الجبر ولا سيما إدانة مرتكبي الانتهاكات واعتماد إصلاحات لمنع وقوع انتهاكات أخرى. وتأمل المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أن تحث الشكاية المقدمة إلى اللجنة، الدولة التونسية على احترام التزاماتها الدولية دون انتظار قرار اللجنة.

كلمات من الضحايا

منذ وفاة نبيل بركاتي جراء التعذيب سنة 1987، لم تتوقف والدته عن القول بأنها « تتمنى ألا يتكرر ذلك مرة أخرى وألا تعاني أي أم تونسية ما عانته ».

أما ابن سحنون الجوهري، الذي كان عليه أن يتأقلم مع فقدان والده في سن مبكرة، فيصر على كشف الحقيقة وعلى أن « الحق في معرفة الحقيقة حق يأبى التقادم والنسيان ».

أما بالنسبة لعائلتي فيصل بركات ورشيد الشماخي، فإنهما ترغبان في « تحقيق العدالة ومحاسبة الجلادين ومرتكبي الجرائم على أفعالهم ».

وعندما سُئل رشاد جعيدان كيف أمكنه مواصلة معركته التي يخوضها منذ أكثر من 30 عامًا حتى الآن، قال إن « هذه المعركة هي للأجيال القادمة، ويجب ألا تتكرر انتهاكات الماضي ».

أما محمد قصي الجعايبي، من جانبه، فهو مصمم على تحقيق العدالة وكشف الحقيقة كاملة ويقول: « لا غفران ولا نسيان ».

